

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فقد كنتُ اقتنيتُ كتاب «التعليقات الرضية على المنظومة البيقونية» للدكتور عبدالله بن عبدالرحيم البخاري _هداه الله_ في الثاني والعشرين من شهر ربيع الآخر عام ١٤٣١هـ الطبعة الثانية^(١).

وقد قرأته مرتين لنفسي وثالثة مع بعض الإخوة السلفيين، وكان أول ما استغربته قول الدكتور في مقدمة الطبعة الثانية (ص ٥) : (فتأملتُ ذلك ونظرتُ في بعض الأماكن منه التي نَدَّتْ فيها الكلمة فعُدِّلتُ، وهي يسيرة وعددها (ثلاثة مواضع) فقط) ا.هـ.

فهذا الكلام يُنبئ القارئ أن الكتاب خالٍ من الأخطاء والأغلاط تماماً، وهذا غلو مردود فأعمال البشر عُرضة للنقص والخطأ ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ ورحم الله الإمام أحمد حين قال: (قد أنكرتُ أن يصح غير كتاب الله عز وجل)^(٢). وقال الإمام المزنيُّ: (لو عُرضَ كتابُ سبعين مرةً لُوجِدَ فيه خطأ، أبي الله أن يكون صحيحاً غير كتابه)^(٢).

وقال الإمام الترمذي: (لم يسلم من الخطأ والغلط كبيرٌ أحدٍ من الأئمة مع حفظهم)^(٣). أقول: عند القراءة كانت تمر بي أو بنا بعض الأشياء أستدرکها أو نستدرکها فأدونها فاجتمع لديّ قرابة أربعين استدراكاً.

ومن أقبح وأشنع ما وقع في الشرح: التغيير والتبديل والزيادة والحذف المتعمد من غير تنبيه على شيء من ذلك، مع نسبة أقوال لمؤلفين لا توجد في المؤلف المعزوم إليه!

١- ثم رأيتُ الطبعة الثالثة لسنة ١٤٣٥هـ، والطبعة الخامسة لسنة ١٤٣٩هـ، وهما مصورتان عن الطبعة الثانية!.

٢- "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٦/١).

٣- "العلل الصغير" الملحق بآخر "جامع الترمذي" (٦١/٦ الرسالة).

قال الحافظ ابن رجب _رحمه الله_: (وهو كما قال). "شرح العلل" (ص ١١٥ السامرائي)، و(١٥٩/١ عتر)، و(٤٣٥/١ هام).

والتبديل والتغيير في النصوص تحريفٌ، وهذا مُحلُّ بالأمانة العلمية وخطير جداً، وقع للدكتور من هذا في أحد عشر موضعاً، (فمن السخرية بعقول الناس أن يقال أخطأ ووهم)^(٤). وقد قسمت الاستدراكات إلى ثلاثة أنواع:

- ١/ تبديل وتغيير متعمد، ونسبة أقوال لمؤلفين لا توجد في المؤلف المعزوم إليه!
- ٢/ أخطاء يُحتمل وقوعها من الشارح، وقد تكون طباعية.
- ٣/ أخطاء طباعية.

أولاً: تبديل وتغيير متعمد، ونسبة أقوال لمؤلفين لا توجد في المؤلف المعزوم إليه!

١/ نقل الدكتور عند كلامه عن العدالة تعريف بعض العلماء للعدالة (ص ٢٩) ثم قال: (وعليه فالعدل هو: من كان الغالب على أحواله الطاعة لله والاستقامة، والسلامة من المفسد). ثم قال (ص ٣٠): (وقال الصنعاني في (توضيح الأفكار) : هو التحقيق). وأحال في الهامش على رقم المجلد والصفحة لـ "توضيح الأفكار" (٢/ ٢٨٤)، والصواب (ص ٢٨٥).

أقول: الطبعة المحال إليها الطبعة التي حققها الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله.

ثم إن العلامة الصنعاني رحمه الله لم يقل ما نقله عنه الدكتور بل كانت عبارته هكذا: (فالتحقيق أن العدل هو من قارب وسدد وغلب خيره على شره) فأين هذا من (هو التحقيق)! وانظر طبعة مكتبة الرشد التي حققها محمد محب الدين أبو زيد (٣/ ٣٧٢).

٢/ نبه الدكتور (ص ٣١) على أن (العدالة لا تثبت بالهيئة الظاهرة) وقال: (فعن يعقوب بن سفيان قال: سمعتُ إنساناً يقول لأحمد بن يونس: عبدُ الله العُمري ضعيفٌ؟ قال: إنما يضعفه رافضي بغيضٍ لآبائه، ولو رأيتَ لحيته وخضابه وهيئته لعرفتَ أنه ثقة).

٤- انظر "طليعة التنكيل" (١٨/١ الألباني)، و(ص ٥ عالم الفوائد) للعلامة المعلمي رحمه الله.

قال الحافظ الخطيب البغدادي معلقاً: «فاحتج أحمد بن يونس على أن عبد الله العمري ثقة بما ليس حجة؛ لأن حُسن الهيئة مما يشترك فيه العدل والمجروح».

وأحال في الهامش على (الكفاية) (ص ١٦٥).

أقول: لم أقف على الطبعة التي أحال عليها الدكتور، ولكن الطبعات^(٥) التي بين يدي كلها فيها: (إنما يضعفه رافضي مُبغضٌ لآبائه)، وكذلك هو في "كتاب المعرفة والتاريخ" (٦٦٥/٢) طبعة مكتبة الدار بالمدينة المنورة بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري.

وأيضاً جاء في مخطوطة فيض الله أفندي (٤٧) (إنما يضعفه رافضي مُبغضٌ لآبائه).

ثم وقفتُ على الطبعة التي أحال الدكتور عليها بواسطة "شرح التبصرة والتذكرة" (٣٣٨/١) للحافظ أبي الفضل العراقي -رحمه الله- طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق: د. عبداللطيف الهميم وماهر فحل، و"فتح المغيث" (١٨٣/٢) للحافظ السخاوي -رحمه الله- طبعة دار المنهاج بتحقيق د. عبدالكريم الخضير، ود. مُحمَّد فهيد.

فقد نقل العراقي والسخاوي قول أحمد بن يونس: (إنما يضعفه رافضي مُبغضٌ لآبائه)، وأحال المحققون على "الكفاية" (ص ١٦٥).

وجاء في ثبت المراجع^(٦) المعتمد عليها في تحقيق "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/٥١٠/رقم ٢٩١): الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: مُحمَّد الحافظ التيجاني، مطبعة السعادة مصر، (وقد أحلنا إليها بحرف ت).

وجاء في فهرس المصادر والمراجع^(٦) المعتمد عليها في تحقيق "فتح المغيث" (٥/٢٧٩/رقم ٧٦٨): الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، تقديم مُحمَّد الحافظ التيجاني، ط. الأولى، مطبعة السعادة بالقاهرة، سنة ١٩٧٢ م.

وبهذا عرفنا أن الدكتور حرف (مُبغضٌ) إلى (بغيضٌ).

٥- في الطبعة الهندية (ص ٩٩)، وطبعة مكتبة ابن عباس بتحقيق أبي إسحاق الدمياطي (٣١١/١)، وطبعة دار ابن الجوزي بتحقيق ماهر فحل (٢٦٤/١).

٦- مع ذكرهم الطبعة الهندية في المراجع.

٣/ نسب الدكتور (ص ٤٧) كلاماً للعلامة الألباني _رحمه الله_، فقال: (ويقول العلامة الألباني في (الإرواء): «وعليه فليس كل ضعيف يصلح في باب الاعتبار»)).
وأحال في الهامش على (٣/٣٦٣).

أقول: لم أجد كلام العلامة الألباني في الموضوع^(٧) المعزور إليه!، وقد بدا لي أن الخطأ في رقم المجلد فبحثت في المجلدات الثمانية في كل صفحة برقم (٣٦٣) ثم بحثت في الصفحات (٦٣، و١٦٣، و٢٦٣، و٣٦٣) من المجلدات الثمانية، فكانت النتيجة لا شيء!.
ثم استعنت بالمكتبة الشاملة في البحث فكانت النتيجة كسابقتها!.
فمن وجد كلام الشيخ في أي كتاب من كتبه فأرجو أن يدلني عليه.

٤/ نقل الدكتور (ص ٥٤) كلاماً للحافظ ابن حجر في أقسام الحديث الضعيف نقلاً عن "تدريب الراوي" للسيوطي وهو قوله: «إن ذلك تعب ليس وراءه أرب؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون لأجل معرفة مراتب الضعيف...» إلخ.

وأحال في الهامش على "التدريب" (١/١٧٩-١٨٠)، وذكر أن هناك من غلط في نسبة الكلام إلى السيوطي، ونقل من "التدريب" ما يوضح أن السيوطي ناقل عن الحافظ فنقل أول كلام السيوطي: «وقد كنت أردت بسطها في هذا الشرح ثم رأيت شيخ الإسلام قال: ... فذكره كاملاً، ثم قال: انتهى، فعدلت عن تسويد الأوراق بتسطيره».

أقول: إن الطبعة المحال عليها من "تدريب الراوي" الطبعة التي حققها عبدالوهاب عبداللطيف.

ونص الكلام فيها: (وقد كنت أردت بسطها في هذا الشرح ثم رأيت شيخ الإسلام قال: إن ذلك تعب ليس وراءه أرب؛ فإنه لا يخلو إما أن يكون لأجل معرفة مراتب الضعيف... انتهى).
فلذلك عدلت عن تسويد الأوراق بتسطيره.

وقد راجعتُ ست نسخ مخطوطة، وأربع طبعات^(٨) فوجدتها كلها كما نقلته لك، وأيضاً نقله الشيخ محمد الأتيوبي _حفظه الله_ في "شرح ألفية السيوطي في الحديث" (١/١١١).

٧ - وراجعت أيضاً الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

فلماذا غيّر الدكتور (فإنه) إلى (لأنه)، و(فلذلك عدلت) إلى (فعدلت)؟!.

٥/ نقل الدكتور (ص ١٠٤-١٠٥) حديثاً من "التاريخ الكبير" للإمام البخاري -رحمه الله- فقال: (ما أخرجه الإمام البخاري في (التاريخ الكبير) وكان قد أسند حديث عبد الله بن سلام رضي الله عنه مرفوعاً: «لا صلاة للمُتَلَقِّ»).

وأحال في الهامش على "التاريخ الكبير" (٤/رقم ٣٠٣/٢٩١٤) (٩).

أقول: الحديث رواه الإمام البخاري -رحمه الله- في "التاريخ الكبير" بلفظ: «لا صلاة للمُتَلَقِّ»، بتقديم اللام على التاء المثناة، فلماذا غيّر الدكتور؟!.

٦/ نقل الدكتور (ص ١٠٧) كلاماً للإمام الذهبي -رحمه الله- من "ديوان الضعفاء والمتروكين" فقال: (وقوع الإبهام في طبقة التابعين، فَيَبْهَمُ التابعي، ويتعامل مع حديثهم بما قاله الحافظ الذهبي في خاتمة كتابه (ديوان الضعفاء والمتروكين):
(... وأما المجهولون من الرواة:

فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتُمل حديثه، وتُلقي بحسن الظنّ إذا سلم من مخالفة الأصول ومن ركافة الألفاظ.

وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فسائغ رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلاله الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك...)).

وأحال في الهامش على "ديوان الضعفاء والمتروكين" (ص ٤٧٨ - تحقيق العلامة المحدث حماد الأنصاري رحمه الله).

أقول: نص الكلام ثمة: (وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيتأني في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلاله الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك).

فلماذا بدّل الدكتور النص من (فيتأني في رواية خبره) إلى (فسائغ رواية خبره)؟!.

٨- طبعة المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٧ هـ (ص ٥٩)، وطبعة مؤسسة الرسالة (ص ١٠٩)، وطبعة نظر الفارياي (١/١٩٦-١٩٧)، وطبعة السرساوي (١/٢٧٤).

٩- وهو في الطبعة الجديدة الصادرة عن (الناشر المتميز) (٥/٥١٩).

٧/ نقل الدكتور (ص ١٣٣) كلاماً للحافظ ابن رجب _رحمه الله_ من "شرح علل الترمذي" («اعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ وأعلام الفقهاء في هذا الباب؛ فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلًا، وهو ليس بصحيح على **طريقهم**؛ لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي ﷺ).

وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث، فإذا **أعصد** ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوي الظن بصحة ما دل عليه، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن، وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة)).
وأحال في الهامش على "شرح العلل" (١/٥٤٣-٥٤٤).

أقول: إن الطبعة المحال عليها من "شرح علل الترمذي" الطبعة التي حققها الدكتور همام عبدالرحيم سعيد.

ونص الكلام عنده: (أعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ، وكلام الفقهاء في هذا الباب، فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلًا، وهو ليس بصحيح، على **طريقتهم**، لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي ﷺ).

وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث، فإذا **عصد** ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوي الظن بصحة ما دل عليه، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن.

وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة ك**الشافعي** وأحمد وغيرهما مع أن في كلام **الشافعي** ما يقتضي صحة المرسل حينئذ).

وبالرجوع إلى طبعة صبحي السامرائي (ص ١٨١-١٨٢)، وطبعة نور الدين عتر (٢٩٧/١) الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨هـ لدار الملاح، والطبعة الأولى لدار السلام وهي السادسة سنة ١٤٣٣هـ وجدتُ أن الدكتور أحال^(١٠) على طبعة (همام) واعتمد على طبعتي (العتري) مع إبدال حرف في كلام ابن رجب، بيانه:

١٠- وربما يكون راجع طبعة (السامرائي).

أ/ في كل الطبعات (وكلام الفقهاء) فأبدله الدكتور (وأعلام الفقهاء).

ب/ في طبعة (السامرائي)، و(همام) (طريقتهم)، وفي طبعتي (العتز) (طريقهم)، فاختر الدكتور ما عند (العتز) وأحال على طبعة (همام).

ج/ في كل الطبعات (عضد) إلا طبعة (العتز) الأولى سنة ١٣٩٨ هـ (اعضد)، فاخترها الدكتور وأحال على طبعة (همام).

د/ حذف الدكتور لكلام ابن رجب: (كالشافعي وأحمد وغيرهما مع أن في كلام الشافعي ما يقتضي صحة المرسل حينئذ) يوهم القارئ أن الأئمة على طريقة الشافعي وأحمد والواقع أن هناك من خالف كمالك وغيره، فهذا اختصار مخل.

٨/ نقل الدكتور (ص ١٤٥) قول الحافظ الجوزجاني _رحمه الله_ من "الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير" (١٢/١): «المنقطع أسوأ حالاً من المرسل».

أقول: نص كلام الجوزجاني: (المنقطع عندنا أسوأ حالاً من المرسل)، فلم حذف الدكتور من كلام المصنف هذا الحرف؟!.

٩/ نقل الدكتور (ص ١٩٢) من "مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح" رواية عن عثمان رضي الله عنه في الشُّفْعَة، قال: (قال صالح ابن الإمام أحمد: «حدثنا أبي قال: حدثنا ابن إدريس عن مُجَدِّ بن عمارة عن أبي بكر بن حزم عن أبان بن عثمان عن عثمان قال: لا شفعة في بئر ولا فحل ولا الأرف، إذا علم كل قوم حقهم تقطع كل شفعة. قلت له: أحد يقول: (والأرف) غير ابن إدريس؟ فقال: يكفيك ابن إدريس»).

وأحال في الهامش على (مسائل الإمام أحمد) برواية ابن ^(كنا) صالح (٣/ رقم ١٦١٢ - ١٦١٣/١٨٥-١٨٦).

أقول: إن الطبعة المحال عليها من "مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح" الطبعة التي حققها الدكتور فضل الرحمن دين مُجَدِّ.

ونص الرواية في "المسائل" (١٦١٢ - حدثنا صالح قال: حدثني أبي قال: حدثنا ابن إدريس عن محمد بن عمارة عن أبي بكر بن حزم عن أبان بن عثمان عن عثمان قال: لا شفعة في بئر ولا فحل، والأرف إذا علم كل قوم حقهم تقطع كل شفعة.

١٦١٣ - قلت له: أحد يقول: والأرف غير ابن إدريس؟

فقال: يكفيك بابن إدريس).

أقول:

١/ قول صالح: (حدثني أبي) غيرها الدكتور إلى (حدثنا أبي)!.
٢/ الرواية عن عثمان رضي الله عنه أنه قال: (والأرف إذا علم كل قوم حقهم تقطع كل شفعة)،

وقد تكلم المحقق (ص ١٨٥ / الهامش رقم ٤) على كلمة (الأرف) لأنها وقعت في الأصل (ولارف) وذكر بعض المصادر التي أخرجت الأثر ثم قال: (وفي هذه المصادر "والأرف يقطع كل شفعة").

ولكن الدكتور زاد (لا) من كيسه فصارت (ولا الأرف)، إذا علم كل قوم حقهم تقطع كل شفعة) لم يا تُرى؟، علماً أن زيادة هذا الحرف يُفسد المعنى، فتأمل.

٣/ قول الإمام أحمد: (يكفيك بابن إدريس) بدله الدكتور بـ(يكفيك ابن إدريس) فحذف (الباء).

١٠/ قال الدكتور (ص ٢٠١) : (قال الحافظ الذهبي في (رده على ابن القطان) :

«مجاهد - هو ابن وردان - ثقة، وإن لم يعرفه ابن معين، فقد عرفه أبو حاتم ووثقه، وحدث عنه شعبة و... بالجهد أن يكون حسناً، لأمر:...

ثانيها: أن مجاهداً هذا شيخ محله الصدق مقل، ما هو كالزهري وهشام بن عروة في

الثبت، فتفرده بالجهد أن يكون صحيحاً غريباً، ولو استنكر حديثه هذا لساغ...»).

وأحال في الهامش على (ص ٤٤ / ح ٤٧).

أقول: إن الطبعة المحال عليها من "الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام" الطبعة التي حققها^(١١) أبو عبد الأعلى خالد المصري وفقه الله. أنقل نصَّ الكلام من "الرد على ابن القطان" وأجعله فقرتين لبيان ما وقع للدكتور من الخلط.

١/ (ص ٤٤) : (قال المؤلف: لا أدري لم لم يصححه، فإن رجاله ثقات، ولا اختلاف فيه، ولا انقطاع).

قال: ثنا بندار ثنا يزيد أنبا سفيان، عن عبد الرحمن بن الأصبهاني، عن مجاهد بن وردان، عن عروة، عن عائشة.

فمجاهد ثقة، وإن لم يعرفه ابن معين، فقد عرفه أبو حاتم ووثقه، وحدث عنه شعبة، وابن الأصبهاني فنقة).

هذه الفقرة كلها من كلام ابن القطان، وليس فيها ما جعله الدكتور بين شرطتين - - فهو من كلامه!.

٢/ (قال كاتبه: بالجهد أن يكون حسناً، لأمر: أحدها: أنه معنعن، وثانيها: أن مجاهداً هذا شيخ محله الصدق مقل، ما هو كالزهري وهشام بن عروة في الثبت، فتفرده بالجهد أن يكون صحيحاً غريباً، ولو استنكر حديثه هذا لساغ...) وهذه الفقرة كلها من كلام الذهبي.

وبهذا ظهر خلط الدكتور بين كلام ابن القطان وكلام الذهبي وجعله كله للذهبي!

١١/ قال الدكتور (ص ٢٧٤) : (أحمد بن محمد بن الأزهر السجستاني.

قال الحافظ ابن حبان: «... لا يكاد يذكر له باب إلا وأغرب فيه عن الثقات، ويأتي فيه عن الاثبات بما لا يتابع عليه، ذاكرته بأشياء كثيرة فأغرب عليّ فيها في أحاديث الثقات، فطالبته على الانبساط فأخرج إليّ أصول أحاديث منها...

١١- طبع الكتاب بتحقيق الدكتور فاروق حمادة باسم "نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام" صدر عن دار الثقافة بالدار البيضاء. والنص فيه (ص ١٠٠-١٠١).

ذَكَرُ حَدِيثِ عمرو بن الحارث عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد: "لا حلِيم إلا ذو
عشرة"، فقلت: يا أبا العباس هذا حديث مصري، ما رواه مصري ثقة عن ابن وهب، وإنما حدث
عنه الغرياء.

قال: حدثنا يزيد بن موهب عن ابن وهب.

فقلت له: أين رأيت يزيد بن موهب؟

قال: بمكة سنة ست وأربعين.

فقلت له: سمعتُ ابن قتيبة يقول: دفنا يزيد بن موهب بالرملة سنة اثنتين وثلاثين. فبقى
ينظر إليّ)).

وأحال في الهامش على (المجروحين) (١/١٦٣-١٦٥).

أقول: إن الطبعة المحال عليها من "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين" الطبعة التي
حققها محمود إبراهيم زايد^(١٢).

ونص كلام ابن حبان: (فكنتُ عنده يوماً، فذكرَ حديثَ عمرو بن الحارث، عن دراج
... إلخ).

فجعله الدكتور بدلاً من فعل ومفعول (فذكرَ حديثَ) مضافاً ومضافاً إليه (ذَكَرُ
حديثَ).

وعند التأمل يظهر لك ركافة الاختصار.

والله أعلم

وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

أبو عبدالرحمن عبدالمنعم الغرياني

٨ ربيع الأول ١٤٤١ هـ

١٢- انظر طبعة حمدي السلفي - رحمه الله وعفا عنه - (١/١٨٠-١٨١).